الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في صناعة المعاجم

إعداد:

د/ حياة لشهب

الموسم الجامعي: 2020 –2021

مقدمة

يعد المعجم من أهمّ الأدوات والوسائل الأساسيّة حماية للغة وحفاظا عليها، وضمانا لنمائها واستمراريّتها، إذ لا استغناء لأي لغة عنه، لقيمته العلميّة والتعليميّة، كونه سجلّ اللّغة وخزان متنها؛ إذ فيه تتضح معالمها وتاريخها وحضارتها وتفاعلها مع الواقع، فالتأليف المعجمي حقيقة هو نمو حضاري واستجابة لمتطلبات تاريخيّة من حياة اللّغة والمجتمع، وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من هذه الوظيفة الجليلة، أولت الأمم عناية خاصة بمعجمها مند قديم حضاراتها كوعي منها بهذه القيمة الكبيرة التي يتمتع بها.

ولعل هذه القيمة الكبيرة للمعجم وللصناعة المعجميّة هي التي دفعت بالأمة العربية إلى جعلها أولى اهتماماتها حيث أنشأت لها مؤسسات خاصة وأدرجتها في مؤسساتها التربوية والجامعية كمقاييس خاصة تدرس، وانطلاقا من أهميّة صناعة المعاجم كمشروع حضاري جاءت هذه المطبوعة الموسومة" محاضرات في صناعة المعجم" الموجهة لطلبة سنة ثانيّة ماستر لتعرفهم بأهم المصطلحات المتعلقة بالصناعة المعجميّة، وتقدم لهم أهم الخطوات الإجرائية لصناعة المعجم، وأهم المشكلات التي تعترض الصناعة المعجميّة ....وبالتالي تمكينهم من مهارات صناعة المعجم.

وقد أعدّت هذه المطبوعة مراعيّة البساطة والالتزام بمفردات المقياس التي تم ضبطها من قبل الوزارة وهي كالتالي:

1- مفهوم المعجم

1-1التعريف اللغوي

1-2 تعريف اصطلاحي

3- المعجم والدلالة

4- اتجاهات صناعة المعاجم

5- طريقة صناعة المعجم

6- النظريّة المعجميّة

7- من قضايا التعريف بالمعجميّة

8- المعاجم المتخصّصة

9- دور المجامع اللغويّة في الصناعة المعجميّة

10- الاشتقاق

11- إشكاليّة صناعة المعجم التّاريخي

1 12-التعريف اللغوي:

إن كلمة "مُعْجَمٍ" بالنّسبة للقواعد الصّرفيّة عبارة عن مصدر أو اسم مفعول من الفعل "عجم"، وجدرها [ع ج م]، إمّا بالنسبة للمعاجم اللّغويّة فهي تفيد الغموض والإبهام، إذا كانت عين فاعلها مفتوحا، والبيان إذا كانت مرفوعة أو مجرورة؛ وقد جاء في لسان العرب: عَجَمَ، والعَجَمُ، وخلافه عربي... والعَجَمُ جمع أَعْجَمَ الذي لا يفصح... والأَعْجَمُ الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، ومؤنثه عَجْمَاءُ، ورجل عَجَمَيٌّ من جنس العَجَمْ، وأَعْجَمِيُ وأَعْجَمَ في لسانه عُجْمَةٌ. ويقال: لصلاة النهار عَجْمَاءٌ لإخفاء القراءة فيها.

ويكتسب هذا اللفظ معنى آخر جديدا مناقضا للأول هو السلب والإزالة والنفي، إذا أدخلنا على الفعل "عَجَمَ" همزة ليصبح " أَعْجَمَ"، لأن صيغة "أَفْعَلَ" التي في أصلها للإثبات كقولنا "أحب الولد أمه" قد تأتي في بعض الأحيان للسّلب، فيقال: أَعْجَمْتُ الحرف أي بيّنته، إذا وضعت نقاطا سوداء عليه وأَعْجَمَتُ الكتاب: أزلت استعجامه ونقطته على سبيل السَّلْبِ إشكاليّة صناعة المعجم المدرسي.

– التعريف الاصطلاحي: إذا كان معنى المعجم في اللغة مرتبط باحتمالين؛ أولها إزالة الغموض والإبهام وهذا أمر متعلق بالهدف المنوط من المعجم، والثّاني ترتيبه على حروف المعجم وهو هنا كتعلق بالمنهج، فهو في الاصطلاح" كتاب يضم أكبر عدد من مفردات لغة ما، مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا على مخارج الأصوات أو حروف الهجاء أو الموضوع"، مع أن هناك من اشترط ضرورة إرفاق المعجم لهذه المفردات وشرحها بذكر مختلف معلوماتها من صيغ، ونطق، واشتقاق، ومعان، واستعمالات مختلفة. وهذا شيء ضروري حتى يتحقق قصد التّعليمية الذي هو الغرض الأول من وضع المعجم.

أما بالنسبة لتعريف المعجمات المصطلحية الغربية، فنجد جون دي بوا (Jean Dubois) يورد له تعريفا في قاموسه "اللسانيات وعلوم اللغة" مقسما إياه إلى مفهومين: أحدهما خاص ويعني كتابا يضم قائمة الوحدات المعجمية المستعملة من قبل مؤلف ما، أو علم من علوم، أو فن من الفنون، وقد يكون هذا المعجم ثنائي اللغة، يجمع مفردات لغتين متقابلتين وهذه المواد وضعت وضعية متوازية. ومفهوم عام، يعتبر فيه المعجم عبارة عن مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشكل الرصيد اللغوي لجماعة لغوية معينة، أو لنشاط إنساني، أو

لمتكلم(مستعمل) ما. وعلى كل حال فإن هذا المفهوم يبقى خارجا عن إطار ما نقصده نحن من كلمة " معجم" في مجالنا هذا، بل يتعلق بعلم المعجمات النظري.

المحاضرة الثّانيّة المعجم والدلالة:

إن الهدف الأسمى والغاية التي يطمح إلى تحقيقها من وضع أي معجم كان، هي توضيح المعنى والكشف عنه، والوقوف على دلالات الألفاظ، فهو يقع "في بؤرة اهتمام المعجميّ لأنه أهم مطلب لمستعمل المعجم كما كشفت الاستطلاعات المتعدّدة التي أجريت حول وظائف المعجم، وقد احتلّ المعنى المركز الأول في معظم الاستطلاعات محققا نسبة تتجاوز الـ70% وكثير من مناقشات المعجميين تدور حول طرقة عرض المعاني المعجمية في معاجمهم".

لعل ما يشير إلى علاقة الدلالة بالمعجم أن هناك معاجم بنيت على أساس المعاني، وسميت معاجم المعاني، وقد كان هذا في التراث اللغوي العربي عندما وضع جامعو اللغة الأول ما يسمى بالرسائل اللغوية المتعلقة بأحد الموضوعات أو المعاني مثل: كتاب الإبل، وكتاب الخيل، والأنواء وغير ذلك وكما أن هناك الآن معاجم نبحث فيها اعتمادا على اللفظ، فان هناك معاجم أخرى يبحث فيها اعتمادا على المعنى.

– رؤية حول الدلالة: ومن المعروف عن الدلالة أنها ذات طبيعة تموّجية لا تحتكم إلى الثبات، بل هي عرضة للتغير والتحول على نطاق واسع وسريع، على خلاف البنيات الأخرى الصوتية والصرفية والنحويّة التي تعدّ أكثر اتصافا بالثبات والاستقرار، ما يجعل مهمة المعجميّ في تقديم شروح للكلمات، وضبط مفاهيم الوحدات المعجميّة، وتحديد حدودها صعبة للغاية؛ إذ ليس من السهل بمكان أن يقف على معاني كلمة ما، لأن الكلمة في أصلها لا تقف على دلالة واحدة فقط، بل لها دلالتان، إحداهما حقيقية أو كما تسمى "مطابقة"، وهي دلالتها الأولى التي أنيطت بها، ودلالة إيحائية أو كما يصطلح عليها "هامشيّة"، يمنحها لها السيّاق أو المجتمع، «فمفهوم الدلالة Signification ليس بسيطا، فالكلمة سواء أكانت حسيّة أم ذهنيّة، لها دائما قيمة مجتمعيّة قد تكون عقليّة أو عاطفيّة، وبهذا الجانب من الدلالة على الخصوص تهتم المعجميّة»، والمعجمي بطبيعة الحال هو سيّد هذه المهمّة، التي هي ضرب من المجازفة والمغامرة، لما يحفّها من صعوبات تحول بينه وبين الوصول إلى المطلوب، إذ كلّما أراد أن يقف على معنى محدّد إلاّ وتبدّت له معان أخرى هي أشبه ما تكون لصيقة بالكلمة، من خلال تواردها في سياقات أخرى، وقد صوّر عبد السلام المسدي هذه الحركيّة وهذا العمل بقوله:" وإن أنت تبحث عن معنى يتواءم والسيّاق الذي أنت معه، فشأنك مع اللفظ شأن جدي، أنت

ماسك بالمدلول له وهو غريب عنك، وأنت قابض على المدلول عليه من أحد أطرافه، ولكن بعض أطرافه الأخرى قد أفلتت منك، فهي إذن لحظة مغايرة من لحظات الوعي بانفجار المعنى، وتوزّع شظاياها الدلالية"، فهذا القول يصوّر لنا بدقّة العجمي وهو في صراعه مع حركية المعاني وتشظيها وتعدّدها من سياق لآخر، وتنوّع استعمالاتها، واختلافها تبعا لاختلاف الأفراد، وكذا الجماعات البشريّة في تحصيلهم لهذه العلاقة المجسّدة بين اللفظ والمعنى وفهم طبيعتها، وهذه الاستعمالات ذات بعد اجتماعي، والمجتمع هو الذي يرسم حدودها، فهي تضيق وتتسع باتساع أو ضيق مفهوم الجماعة، وإذا كان التغير على نطاق المستويات اللغويّة الأخرى محدودا ومجاله ضيّق، فإنّ المعاني تعيش تغيّرا مستمرّا، وهذا في الأصل "لما يطرأ عليها من ظواهر لسانيّة عديدة مثل التغيّر الدلالي والتوسّع الدلالي، والتخصيص الدلالي واكتساب المعاني الهامشيّة، والتضام، والاستعمالات المجازيّة، والترادف والاشتراك اللفظي، وغيرها".

يتوجّب على المعجميّ، أن يختار وبدقّة من الآليات التعريفيّة ما يمكّنه من الضبط الجيّد لهذه المعاني وتبديد هذه الصعوبات، كما يمكّنه أيضا تحديد أي المعاني التي يجب أن تضمّن الحسيّة أم المجرّدة، الحقيقية أم المجازيّة، الأصليّة أم الهامشيّة، وكيفية التعامل معها وإدراجها في المعجم، لذا عادة ما يكون هذا التحديد وفقا لمعاير متعدّدة، تتعلّق بطبيعة ونوعيّة المستعمل أوّلا، والغرض من الوضع ثانيّا، وبالحجم ثالثا، وهذه هيّ أهم المعايير التي تتحكّم في صناعة المعجم ككل، وفي طبيعة المعاني المقدّمة على وجه الخصوص.

ومن القضايا المهمّة التي لها من علاقة كبيرة جدّا بقضية المعنى المعجمي لأنّها تتحكم بطريقة أو بأخرى بالمعنى داخل المعجم، قضيتا المشترك اللفظي وتعدد المعنى.

2- المشترك اللفظي وتعدد المعنى: إمّا بالنسبة لظاهرة المشترك الدلالي، فإذا أردنا أن نقف نحن على حقيقة وجود هذه الظاهرة في المعجم سنبدأ أوّلا من الاختلاف القائم حولها بين العلماء قديما وحديثا؛ حيث لا يخفى على أحد بأنّ علماء اللّغة قد نظروا إليها نظرات متعدّدة؛ إذ أنّ هناك من ضيّق من حدود وقوعه على غرار ابن درستويه، الذي ينكر معظم الألفاظ التي عدّت من المشترك اللّفظي لأنّها في رأيه من المجاز، ذلك لأنّ المشترك اللّفظي الحقيقي لا يكون إلاّ حينما لا نلمح أي صلة بين المبنيين، كقولنا مثلا "خال" الذي هو أخ الأم، وهو الشّامة في الوجه، وهو الأكمة الصّغيرة. وعلى هذا الأساس، يكون المشترك homonymie للمعاني المتعدّدة داخل المستوى اللّغوي الواحد دون وجود مناسبة بين المعاني، وإن كان هناك تناسب فنحن أمام ما يعرف بتعدد المعنى polysémie لا المشترك اللّفظي، كما أثبته علماء الدلالة

المحدثون أمثال إبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر. ومن هنا فقد فصل المحدثون كما جاء به بين أربعة أنواع لتعدد المعنى:

- وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله معاني عدّة، فرعيّة أو هامشيّة.
- تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللّفظ في سياقات مختلفة.
- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة للتطور في جانب المعنى.
- وجود كلمتين لكل منها معنى. اتحدت صورتها نتيجة لتطور في جانب النّطق (هذا هو المشترك).

وبناء على هذا، تكون معاني الجذور في المعجمات العربيّة التّراثيّة، متفرّعة إلى فرعين رئيسين: أحدهما يعود إلى تعدّد المعنى، والثّاني إلى المشترك(تعدد المداخل).

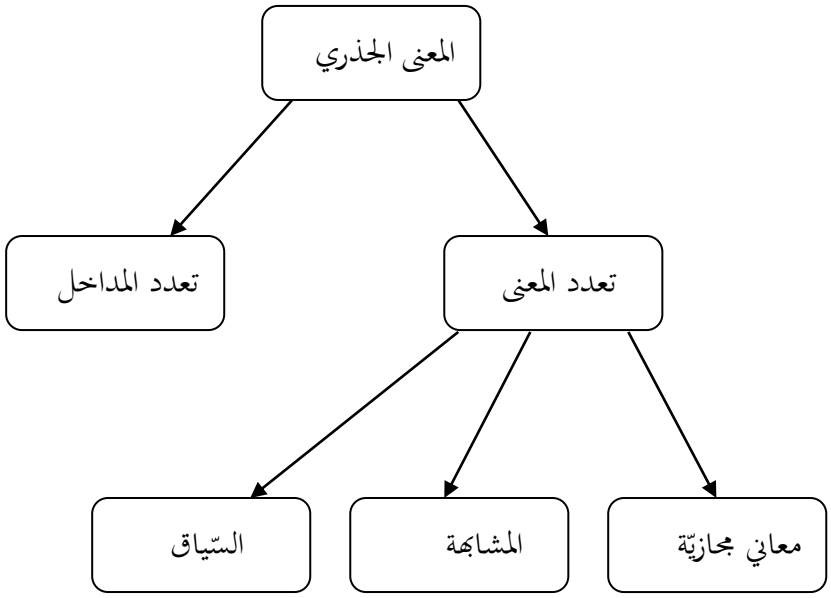

ومن أجل التفريق بين هذين النّوعين الرئيسين قدّم علماء الدلالة المحدثون معايير لذلك، تتمثّل في:

- الاعتماد على الأصل الاشتقاقي للكلمتين، فإذا أعطى مشتقات مختلفة فنحن أمام مداخل متعدّدة.
- استخدام اختبار ردّ الفعل عند أبناء اللّغة؛ لمحاولة تقدير ما إذا كان المدخلان متعدّدين أم هناك معاني متعدّدة لمدخل واحد.
- الاعتماد على ما قدّمته لنا نظريّة الحقول الدلاليّة، فإذا عاد المدخلان لحقل واحد فإنّنا أمام تعدد المعنى، أمّا إذا أدرجا ضمن مجالين مختلفين، فإنّنا أمام تعدّد المداخل.

وهذه الأنواع هي التّي سنحاول أن نبنيّ عليها دراستنا لتعدد المعنى في المعجمات التّراثيّة.

3- قضية المشترك وتعدد المعنى في المعجم: لقد كان منهج المعجمات العربيّة التّراثيّة في هذا النّوع من الألفاظ، التي تدرج من باب المشترك، في أن جعلتها كلّها تحت جذر واحد، حتّى أنّ النّاظر إليها لأوّل وهلة

-خاصة غير المتخصّص منه- سيأخذها على أنّها كذلك، إذ لم تتخذ منهجيّة محدّدة في التّعامل معها، ومن أمثلة ذلك مادة "بيت"؛ إذ وردت في اللّسان: البَيْتُ: البيتُ من الشّعر، البيت: الخباء وهو بيت من غير أعمدة، بيت صغير من صوف أو شعر. البيت: الدّار، البيت: القصر، البيت المرأة، البيت: التّزويج، البيت: القبر، البيت: السّفينة (سفينة نوح عليه السّلام)، البيت الكعبة، فهذه المعاني كلّها تبدو وكأنها من باب المشترك لكن في الحقيقة هي ليست كذلك، لأنّ كلّ هذه المعاني قد اكتسبها هذا اللّفظ عن طريق المجاز، أو عن طريق الاستعمال، وكلّها تدور حول معنى أصلي واحد هو الدّار، أمّا البقيّة فهي معاني هامشيّة.

وبما أنّ هذه المعجمات لم تتّخذ في معظمها أيّ منهجيّة للتمييز بين النّوعين، وعملت على إدراج كلّ المعاني تحت الجذر الواحد، دون أي تّفريق أو فصل بينها حتّى يتمايز الضربان عن بعضهما، فكلّ المعاني جاءت مفصولا بينها بفاصلة أو نقطة فقط أو "واو"مقرونة بمطّة؛ حيث لا يسوغ للقارئ معرفة ما إن كانت من باب المشترك اللّفظي أم تعدّد المعاني، إلاّ إذا استثنينا ما قام به الزّمخشري في "أساس البلاغة"، لما عمد إلى التفريق بين المعاني المجازيّة والمعاني الحقيقيّة للمداخل محرزا السّبق في ذلك؛ إذ يبدأ بالمعاني الحقيقيّة حتّى يصل إلى آخرها، ثمّ يقدّم بعدها المعاني المجازيّة؛ فنجده يقول مثلا في مادة" بثث":"بَثَثَ: بَثّوا الخيلَ في الغارةِ، وبَثَّ كلابهُ على الصّيْدِ، وخلق اللّهُ الخلقَ فبثَّهمْ في الأرضِ، وبَثَّ المتاع في نواحي البيْتِ، إذ بسَطَهُ. وبُثَّتِ البسطُ، وزرابيُّ مَبْثُوثَةٌ. وتمرٌ بُثَّ ومُنْبَثٌّ؛ متفرّقٌ غير مكنوز، وانْبَثَّ الجراد في الأرض. ومن المجاز، بَثَثْتُهُ ما في نفسي أبُثُّه، وأَبْثَثْتُهُ إيّاه، وأبْثَثْتُهُ سرّي، وباطن أمري إذا أطلعته عليه(...)وبُثَّ الخبرُ في البلد وبَثَثَه..." ، فالقارئ هنا سيدرك بمجرّد ما يجد هذا الفصل أنّ هذه المعاني تعود إلى أصل واحد هو البسط والانتشار، فمنها ما هو حقيقي كما قسمه الزمخشري، ومنها ما هو مجازيّ، وبالتّالي دهنه لا يساق على أنها من المشترك اللّفظي، بل سيعرف ولأوّل وهلة بأنّها من باب معنى مركزي تدور حوله معاني هامشيّة خلّفها الاستعمال المجازي. وغير بعيد عن هذا نجد صاحب كتاب المقاييس هو الآخر قد كان له، حسّ منهجيّ في التّفريق بين الضربين لما عمد إلى الوقوف على الأصول والفروع، محاولا تحديد معاني الأصول؛ إذ يقول مثلا في مادة "سبك": السين والباء والكاف أصيل يدلّ على التّناهي في إنهاء الشّيء، من سَبَكَ الفضّة...وهذا يستعار في الإذابة"، فابن فارس كان يسبّق دائما تحديد أصل مداخله، كما يقدّم أيضا معنى الأصل الذي تعود إليه أو تشترك فيه جميع المشتقّات(الفروع)، ولما قال في المثال السّابق: "السّين والباء والكاف أصل واحد"، كان يقصد بأنّه لا وجود لاشتراك في المداخل فلا يذهب ذهن القارئ إلى أنّ هناك مدخل آخر يتّحد معه في المدخل ويختلف معه في المعنى، ولما أضاف وقال: "يدلّ على التناهي في إنهاء الشّيء"، فهذا هو المعنى الأصلي لمشتقّات هذا الجدر.

أمّا بقيّة المعاني الأخرى، فهي معاني هامشيّة، ثمّ يليها بذكر المعاني الحسيّة، كإذابة الفضّة والذهب وغيرها، ليبيّن ما يستعار في غير الإذابة وهي معان مجازيّة.

إنّ هذه الطريقة على بسلطتها وعدم نضجها تماما، إلّا أنّه لو أخذت بها بقيّة المعجمات، لتجاوزت الفوضى التّي كانت سائدة داخليا في الخلط بين المعاني الحقيقيّة والمجازيّة والحسيّة والمجرّدة، وبتقديم الأفعال على الأسماء أو العكس، وبتقديم الصفات على المصادر، وعدم إتباع منهج محدّد في ذلك.

المحاضرة الثالثة اتجاهات صناعة المعجم

لقد كاد علماء العرب القدامى أن يستنفدوا كل الاحتمالات في طرق الوضع التي وقفوا فيها على جانبي الكلمة- من لفظ ومعنى- فكانت بذلك المعجمات على نوعين: معجمات الألفاظ ومعجمات المعاني. مع أن النوع الأول هو الذي كان لهم فيه الجهد الأكبر والعناية الزائدة حيث شهد حوله منافسة حادة بين اللغويين سواء في طريقة الوضع، أو التبويب، أو الشرح. كل يريد أن يبني لنفسه طريقة خاصة مجسدا كل ثقافته المعرفية في ذلك، فجاءت بذلك الطرق متنوعة والأشكال متشعّبة أدرجها العلماء تحت أربع تقسيمات أو اتجاهات رئيسة، أخذت فيما بعد كمعيار في تصنيف هذه المعاجم إلى مدارس مختلفة، وهذه التقسيمات هي كالآتي:

الاتجاه الأول: ويعتمد على نظام المخارج التقليبية وقد تزعمه الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه «العين» .وقد تبعه في ذلك القالي في معجمه "البارع" والأزهري في "تهذيب اللغة"، وابن سيدة في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"، وابن عباد في "المحيط".

الاتجاه الثاني: فينبني على الترتيب الهجائي ونظام الأبنية، ويمثله ابن دريد في معجمه "جمهرة اللغة"، وأخذ به ابن فارس فارس في معجميه "مجمل اللغة" و"مقايس اللغة"، إلاّ أنّه تفطّن لما وقع فيه ابن دريد الذي جمع بين الترتيب الألفبائي ونظام التقليبات، وحاول تجاوزه بطرح هذه الفكرة من معجمه، مبقيا على الترتيب الألفبائي، ليبتدئ بالهمزة إلى آخر حرف مع إبقائه على الحرف المعقود له الباب والحرف الذي يليه مباشرة(الحرف الأول فالثاني فالثالث دون العودة إلى الخلف، وهو ما يعرف بنظام التدوير).

الاتجاه الثالث: يقوم على ترتيب الكلمات حسب الحرف الأخير من كل كلمة، وهو ما عرف فيما بعد بمدرسة التقفية وقد ترأس هذا التقسيم البندنيجي (ت 284هـ) في معجمية "التقفية في اللغة"، رغم أن هناك اختلاف

حول هذا الأمر، تقوم هذه الطريقة على مراعاة حروف الكلمات الأصول وفق الحرف الأخير، أي تكون مرتبة حسب الحرف الأخير مع مراعاة الحرف الأول والثّاني، والحرف الأخير فيها والأول فصلا، ويعود الأخذ بهذه الطريقة إلى أنهم قد رءوا بأن "لام" الكلمة أو حرفها الأخير هو أقلّ الحروف تعرضا للتغيرات من "فائها" وعينها، وقد بلور هذا المنهج الجوهري في معجمه" الصحاح" وابن منظور في معجمه" لسان العرب"، والفيروزأبادي في "القاموس المحيط"، والزبيدي في معجم "تاج العروس".

الاتجاه الرّابع: يقوم على نظام الألفبائية الأصوليّة ترتيب الكلمات حسب الحرف الأول فالثاني فالثالث، أي الترتيب الألفبائي بحسب أوائل الكلمات ويترأسهم الشيباني في معجمه " الجيم"، لكن يبقى الاختلاف أن الشيباني راعى فيه الحرف الأول من الكلمة فقط ما يشبه الترتيب الألفبائي النطقي لدينا حاليا، ليتبلور على يد الزمخشري في معجمه "أساس البلاغة"، لذا عدّ أول من سلك هذا النهج إذ يقول في مقدّمة معجمه: "وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا، وأسهله متناولا، يهجم فيه الطالب على طلبته، موضوعة على طرف الثّمام وحبل الدراع، من غبر أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإضلاع، وإلى النظر فيما لا يوصل إلاّ بإعمال الفكر إليه، وفيما دقّق النّظر فيه الخليل وسبويه"، ثم أخذ به البرمكي بعد في معجمه (المنتهى في اللغة)، الذي قام فيه بإعادة ترتيب معجم الصحاح للجوهري، ثم الفيومي في معجمه "المصباح المنير".

الاتجاه الخامس: فلا يبتعد كثيرا عن الاتجاه الرّابع في منهجه وطريقة ترتيبه، إذ يقزم على الترتيب الألفبائي العادي مع مراعاة الجذر، مع بعض الاختلافات في نظام الإخراج (الغرافيك) واعتماد الصور، ومحاولة التجديد في طبيعة المادة؛ وهو ما عرف فيما بعد بـ"المدرسة المعاصرة"، ومن المعجمات التي تمثل هذا الاتجاه "محيط المحيط" لبطرس البستاني، " أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد "للشرتوني، "متن اللغة" لأحمد رضا العاملي، "المعجم الوسيط" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة.